الرقم الاخير للمجموع (٧٥٥٤) لا يتضمن اية بيوت في مرتفعات الجولان المحتلة، وذلك لنقص الاثباتات. غير أن صحيفة « جروسالم بوست » نشرت المقال الثاني في عددها الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٦٩: الامم المتحدة (رويتر) « قالت سورية الاسبوع الماضي أن اسرائيل نسفت على الاقل ١٧ قرية في مرتفعات الجولان المحتلة في فترة عشرة أشهر تنتهي في تموز . وقالت أن الشرطة الاسرائيلية استهدفت اجلاء ١١٥٠٠٠ مواطن سوري من المنطقة . وقال السفير السوري جورج طعمه في رسالة الى اوثانت الامين العام للامم المتحدة ان الاعمال الاسرائيلية بينت ان تصميم اسرائيل على محو كل آثار الحياة العربية والملكية العربية في الاراضي المحتلة بأكثر طرق بربرية » . (جروسالم بوست، ١٣/٤/١٩٦٩) . وهناك ٤ قرى معروفة هي : ابي زيتون ، تل الساقي ، الرزانية ، خان الجوخدار .

الاعتقال الاداري والابعاد والتعذيب هناك الان في السجون الاسرائيلية الف معتقل اعتقالا اداريا من الاراضي المحتلة ، وذلك طبقا للمصادر الرسمية . ولا يتضمن هذا الرقم العديد من السجناء الذين وجهت لهم تهم ولم يقدموا للمحاكمة . وكثير من هؤلاء يمضي في السجن مدة طويلة ، ولكن بعد ذلك يطلق سراحه بكل بساطة بدل أن يقدم للمحاكمة . والكثير منهم يوافق على أن يهاجر ، او « يوافق على أن يبعد » كما تقول المصادر الرسمية .

ان معظم الادانات التي تصدرها المحاكم العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة يقوم على اعترافات يدلي بها المتهم ذاته . وفي كثير من الحالات ينكر السجناء في المحكمة اعترافاتهم ويشتكون من أنهم أرغموا على الاعتراف تحت التعذيب . ويصفون بالضبط اساليب التعذيب التي تعرضوا لها ، وفي بعض الاحيان يذهبون الى حد عرض اثار تعذيبهم في قاعة المحكمة ويطلبون أن يعرضوا للفحص الطبي لدعم شكاواهم من تعذيبهم لدى التحقيق والبرهنة عليها . ولم يكن هناك في كل الحالات أي تحقيق قضائي في هذه الشكاوى . وترفض محكمة الاستئناف التحقيق حتى في الحالات التي يقدم فيها للمحاكمة رجل حل به عجز نتيجة التعذيب الذي ظهر عليه .

ولقد ازدادت الحالة سوءا خلال الشهر الاخير ، اذ أن المحاكم العسكرية الان ترفض النظر في الدعاوى الاولية والشكاوى من التعذيب ، الا اذا قدم المتهم للمحكمة الاسماء الكاملة لمعذبيه (وهذا امر غاية في الصعوبة ، لان من يقومون بالتعذيب لا يعرفون بأنفسهم في العادة !) . كما تقرر أن لا تحقق المحاكم في سلوك وتصرفات المحققين خلال التحقيق (زوت ها — ديريخ ٢٢/٤/١٩٧٠) « أخذا بعين الاعتبار أهمية وحيوية مسؤولياتهم الامنية في المنطقة ، فان من واجب المحكمة ان تتجنب ازعاجهم في اداء مهمتهم » (من محاضر محكمة رام الله — المصدر ذاته) . ونحن نحيل كل الاشخاص المهتمين والمنظمات المهتمة بالحصول على معلومات اخرى الى المحامين : السيدة ف.لانغر ، شارع كوريش ، رقم ١٤ ، القدس. السيد علي الرافعي، العنوان ذاته . السيد حنا نقاره، شارع الخوري، رقم ٢٣ ، حيفا . السيد صبري جريس ، شارع الياهو ها — نافي ، رقم واحد . ان الحالة في رأينا خطيرة جدا وهي تسوء باستمرار . ونحن نود في هذا المجال أن نوصي بتشكيل لجنة تحقيق دولية من قضاة ينتمون الى بلدان ليست معادية لاسرائيل لتحقق في دعاوى التعذيب هذه ، التي نرى انها معززة بالبراهين بصورة حسنة . ونود أن نلفت انتباهكم أن توصيات «لجنة العفو الدولية» باجراء تحقيق يقوم به قضاة اسرائيليون قد رفضتها الحكومة الاسرائيلية .

حوادث الابعاد (هذه مختارات تعود فقط للفترة الواقعة ما بين ايلول ١٩٦٨ واذار ١٩٧٠ . تشير الصحافة الاسرائيلية في كثير من الاحيان الى الابعاد على انه « سماح بالعبور الى الضفة الشرقية للاردن » .)

١ — معاريف ٦/٩/١٩٦٨ اوردت ان اربعة فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن .

٢ — يديعوت احرونوت ٢٥/١٠/١٩٦٨ اوردت أن اربعة وجهاء فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن، بينهم طبيب وطبيب اطفال ونائب رئيس بلدية نابلس.

٣ — معاريف ٣٠/١٠/١٩٦٨ أوردت ان من بين عشرة وجهاء فلسطينيين ابعدوا الى الاردن رئيس اتحاد معلمي الضفة الغربية ورئيس الهلال الاحمر وثلاثة معلمين رفتش تربية .

٤ — يديعوت احرونوت ٢٥/١١/١٩٦٨ اوردت ان ثمانية فلسطينيين قد ابعدوا الى الاردن ، معظمهم من المعلمين وبينهم امرأتان . وقد جرى ابعادهم بعد ربع ساعة فقط من ابلاغهم .